https://doi.org/10.54809/jkss.vi4.147

گۆڤاری کوردستانیی بۆ لێکۆڵینەوەی ستراتیجیی

Copyright © Open access article with CC BY-NC-ND 4.0

اثر النفقات العسكرية في نمو الاقتصاد العراقي: دراسة قياسية للمدة(٢٠٠٥-٢٠٢٠)

شنيا كمال مولود

طالبة ماجستير في قسم الاقتصاد، جامعة السليمانية

ShnyKamal95@gmail.com

ا.م.د احمد اسماعيل قادر

قسم الاقتصاد، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة السليمانية

Ahmed.qader@univsul.edu.iq

المستخلص

تشكل النفقات العسكرية في العراق نسبة كبيرة من النفقات العامة وتعد إحدى أهم عوامل العجز المالي، الا انها لم تسهم على نحو ايجابي في النمو الاقتصادي، مما تسبب في سوء تخصيص الموارد الاقتصادية وعدم استغلالها على نحو كفوء، ينطلق البحث من فرضية اساسية وهي وجود علاقة عكسية بين النفقات العسكرية ونمو الاقتصاد العراقي، تم الاعتماد على انموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزوع (ARDL)، توصل البحث الى استنتاجات عدة، اهمها وجود علاقة عكسية بين النفقات العسكرية والنمو الاقتصادي في العراق، اذ زيادة النفقات العسكرية بنسبة (١٪) تؤدي الى تخفيض الناتج المحلي الاجمالي بنسبة(٠,١٣ -٪)، وعلى ضوئها تم تقديم مقترحات عدة اهمها، ضرورة تقليل النفقات العسكرية التشغيلية من خلال تقليل القوات العسكرية وخاصة قوات غير رسمية (مليشات عسكرية) فضلا عن تقليل الفساد في القطاع العسكري الذي يستنزف مبالغ طائلة من موازنة الحكومة.

الكلمات المفتاحية: النفقات العسكرية، النفقات الاستثمارية، الحرب، النمو الاقتصادي.

Recieved: 30/5/2024
Accepted: 11/7/2024

E-ISSN: 2790525-X
P-ISSN: 27905268

المقدمة

تعد النفقات العسكرية جزءاً رئيسا من النفقات العامة للدولة ، الا انها تختلف من حيث الحجم والأهمية والاثار اذ انها تحدد وفقا لطبيعة الظروف التي تمر بها الدولة ، ففي أوقات الحرب تكون نسبتها كبيرة بينما العكس صحيح في أوقات السلم .

قد يتأثر النمو الاقتصادي والمتغيرات الاقتصادية الاخرى بالنفقات العسكرية، خاصة في البلدان النامية، وبالتالي قد يتسبب حدوث عجز في ميزانياتها، وفيما يخص العراق، فانه عانى بعد عام ٢٠٠٣ ولحد الان من حروب ونزاعات شبه مستمرة أبعدته عن الاستقرارالسياسي والامني، وتم تخصيص مبالغ طائلة للانفاق العسكري سعيا وراء تحقيق الاستقرار السياسي والامني، فعلى الرغم من من اختلاف وجهات النظر بخصوص اثر النفقات العسكرية في النمو الاقتصادي بحسب النظريات الاقتصادية وبحسب الواقع الاقتصادي للدولة، الا ان النفقات العسكرية في العراق ساهمت في استنزاف نسبة كبيرة من الموارد الاقتصادية ، وعلى ضوئه تم اختيار هذا الموضوع لبيان واقع النفقات العسكرية واثارها على النمو الاقتصادي في العراق للمدة(٢٠٠٥-٢٠٢٠).

مشكلة البحث: تتلخص مشكلة البحث من ان الاقتصاد العراقي يعاني من محدودية مصادر الدخل القومي وان النفقات العسكرية تشكل نسبة كبيرة من النفقات العامة وتشكل احدى عوامل العجز في الموازنة العامة، ولم تسهم على نحو ايجابي في النمو الاقتصادي، ودون تحقيق الاستقرار الامني، مما تسبب بسوء تخصيص الموارد وعدم استغلالها على نحو وافٍ، الامر الذي راكم المشكلات والمعوقات التي تواجهها الاقتصاد العراقي. والتساؤل هنا: فما هي نوع العلاقة القائمة بين النفقات العسكرية والنمو الاقتصادي في العراق؟ هل العلاقة إيجابية أم سلبية؟ .

اهمية البحث : تكمن اهمية البحث في:

١- حساسية الموضوع المتناول، اذ ازداد الاهتمام بالنفقات العسكرية عالميا سعيا وراء تحقيق الاستقرار السياسي والامني والذي يعتبر المحور الأهم لتوفير بيئة مناسبة لممارسة مختلف الأنشطة الاقتصادية التي تؤدي بالتالي الى الاستقرار الاقتصادي.

٢-الوصول للموازنة اللازمة للنفقات العسكرية، لتحقيق أفضل عوائد بأقل الخسائر الاقتصادية والاجتماعية المترتبة على زيادة حجم الإنفاق العسكري.

٣- تساعد (نتائج البحث)صانعي القرار للتوصل الى سياسات ملائمة للتوازن بين الانفاق العسكري والنمو الاقتصادي في العراق.

فرضية البحث: ينطلق البحث من فرضيتين أساسيتين هما:

وجود علاقة عكسية بين النفقات العسكرية ونمو الاقتصاد العراقي.

وجود علاقة طردية بين النفقات الاستثمارية ونمو الاقتصاد العراقي.

أهداف البحث: يهدف البحث الى:

التعرف على النفقات العسكرية وتحليل اثارها الاقتصادية.

تحليل العلاقة بين النفقات العسكرية والنمو الاقتصادي.

-٣تحليل و قياس اثر النفقات العسكرية في النمو الاقتصادي بالعراق للمدة (٢٠٢٠-٢٠٠٥).

منهجيـة البحـث: تـم الاعتـماد عـلى المنهـج الاسـتنباطي مـن خـلال الاسـلوب الوصفـي لدراسـة الاطـار المفاهيمـي، معتمديـن عـلى مـا هـو متوفـر مـن المصـادر المتنوعـة مـن الكتـب والدوريـات والبحـوث العلميـة، وفيـما يخـص الجانـب العمـلي تـم الاعتـماد عـلى التحليـل الكمـي القيـاسي باسـتخدام انمـوذج الانحـدار الـذاتي للإبطـاء المـوزع (ARDL) وذلـك باجـراء اهـم الاختبـارات الاحصائيـة والقياسـية للتأكـد مـن نـوع العلاقـة بـين المتغـيرات المسـتقلة والمتغـير التابـع، ومـن ثـم التحقـق مـن مصداقيـة النمـوذج القيـاسي وملاءمتـه، واخـيرا مـدى صلاحيـة النمـوذج مـن خـلال فحـص المشـكلات القياسـية.

نطاق البحث:

النطاق المكاني : تبحث هذه الدراسة حالة النفقات العسكرية في العراق .

النطـاق الزمـاني: تشـمل المـدة (٢٠٠٥-٢٠٢٠) اذ شـهدت المـدة المذكـورة تغـيرات وتحـولات كبـيرة في الجوانـب الامنيـة، السياسـية، والاقتصاديـة في العـراق .

هيـكل البحـث: بغيـة الوصـول لاهـداف البحـث والتحقـق مـن فرضياتـه تـم تقسـيم البحـث الى ثـلاث مباحـث، يتنـاول المبحـث الاول الجانـب النظـري، اذ يتطـرق إلى مفهـوم النفقـات العسـكرية وعلاقتهـا بالنمـو الاقتصـادي، بينـما المبحـث الثـاني تنـاول واقـع النفقـات العسـكرية والنمـو الاقتصـادي في العـراق للمـدة(٢٠٠٥-٢٠٢٠) والمبحـث الثالـث والاخـير اختـص بالجانـب العمـلي الـذي يبحـث قيـاس أثـر النفقـات العسـكرية في نمـو الاقتصـاد العراقـي للمـدة(٢٠٠٥-٢٠٢٠).

الدراسات السابقة:

١-دراسـة(Temitope,Olayinka ,٢٠٢٠)هدفـت إلى بيـان العلاقـة بـين الإنفـاق العسـكري والنمـو الاقتصـادي في نيجيريـا باسـتخدام بيانـات السلاسـل الزمنيـة السـنوية مـن ١٩٨١-٢٠١٧، مـن أجـل تحقيـق هـدف البحث، تـم أسـتخدام ((ARDL نمـوذج الانحـدار الـذاتي لأبطـاء المـوزع في اختبـار العلاقـة بـين المتغـيرات في النمـوذج. اذ تشـير نتائـج الدراسـة إلى أنـه عـلى المـدى القصـير قـد لا تكـون هنـاك مكاسـب نمـو اقتصـادي إيجابيـة فوريـة مـن الإنفـاق العسـكري الحكومـي، ومـع ذلـك، عـلى المـدى الطويـل، وأتضـح مـن نتائـج الدراسـة سـيتم تحقيـق الأثـر الإيجـابي لمثـل هـذا الإنفـاق العسـكري عـلى النمـو الاقتصـادي، وتشـير النتائـج أنـه بالنسـبة للـدول المتقدمـة، يعـد الإنفـاق العسـكري في ظـل وجـود تصديـر للأسـلحة أداة فعالـة في السياسـة الخارجيـة لتأمـين النمـو الاقتصـادي والحفـاظ عـلى الاسـتقرار السـياسي وسـيادة القانـون.

٢- دراسـة(نجم واخـرون، ٢٠٢١): هدفـت الدراسـة الى تحليـل اثـار الانفـاق العسـكري في نمـو الاقتصـاد الصينـي للمـدة (١٩٩٠-٢٠١٨)، لاجـل تحقيـق هـدف الدراسـة تـم الاعتـماد عـلى المنهـج الوصفى التحليـلي – القيـاسي وباسـتخدام النموذج (VAR)،توصلـت الدراسـة الى وجـود علاقـة إيجابيـة معنويـة قويـة بـين الانفـاق العسـكري والنمـو الاقتصـادي والتبـادل التجـاري وعلاقـة معنويـة عكسـية مـع معـدلات البطالـة ، وكذلـك وجـود علاقـة سـببية ثنائيـة الاتجـاه بـين الانفـاق العسـكري والنمـو الاقتصـادي فضـلا عـن مشـاركة النمـو الاقتصـادي والانفـاق العسـكري في زيـادة حجـم الصـادرات وبالتـالي تحسـين التبـادل التجـاري لصالـح الدولـة .

٣-دراسـة(داود و رسـن ٢٠٢١) هدفـت قيـاس وتحليـل العلاقـة بـين الانفـاق العسـكري والنمـو الاقتصـادي في العـراق للمـدة (٢٠٠٤-٢٠١٩) ، ولتحقيـق هـدف الدراسـة اعتمـدت عـلى المنهـج التحليـلى – والقياسي باسـتخدام النمـوذج (VAR) و باسـتخدام البيانـات السـنوية للمـدة (٢٠٠٤-٢٠١٩) ، وتوصلـت الدراسـة مـن خـلال النمـوذج القيـاسي المسـتخدم في البحـث بحسـب أختبـار أنجـل – كرانجـر، عـدم وجـود علاقـة لاجـل الطويـل بـين النمـو والانفـاق العسـكري، وتوصلـت

الى أن الانفاق العسكري لا يؤثر في النمو الاقتصادي، وأن زيادة النمو الاقتصادي تؤدي الى زيادة الانفاق العسكري بحسب ما أظهرته نتائج اختبار كرانجر السببية.

٤-دراسة(Azam, ٢٠٢٠):هدفت الدراسة إجراء تقييم تجريبي لتأثير الإنفاق العسكري على النمو الاقتصادي في ٣٥ دولة غير أعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية خلال الفترة من ١٩٨٨-٢٠١٩ باعتماد على نموذج الانحدار المتعدد ، أذ تشير النتائج الرئيسة للدراسة إلى التأثير السلبي القاطع للإنفاق العسكري على النمو الاقتصادي،وتبين أيضا إلى أن الدول غير الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية هي دول نامية ذات موارد نادرة، ولا تستطيع تحمل الإنفاق العسكري، وعندما يحدث النمو في الاقتصاد ، تمكن الحكومات التفكير في زيادة الإنفاق العسكري لتعزيز قوتها العسكرية. ولا يمكن استخدام الإنفاق العسكري الموسع لتعزيز النمو الاقتصادي في البلدان غير الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية ، في حين أن الانكماش في الإنفاق العسكري يمكن أن يفيد الاقتصاد إلى حد كبير، لذلك يجب تخفيض النفقات العسكرية مع زيادة الإنفاق على القطاعات التنموية الأخرى بما في ذلك قطاعي الصحة والتعليم.

٥- دراسة(Hassani , ٢٠٢٠) هدفت الدراسة بيان أثر الإنفاق العسكري على النمو الاقتصادي لأفغانستان، و لأجل تحقيق الهدف تم استخدام النموذج الانحدار التلقائي المتجه (VAR) واختبار سببية جرانجر وفقًا لـ Sims (١٩٨٠) تم تطبيقهما لتحليل بيانات السلاسل الزمنية للمدة ٢٠٠٤-٢٠١٨، اذ تتبين من نتائج الدراسة أن الإنفاق العسكري ليس له آثار كبيرة على النمو الاقتصادي لأفغانستان للمدة المذكورة.

٦- دراسة(هيفاء، ٢٠١٩): هدفت الدراسة التعرف على طبيعة العلاقة بين الانفاق العسكري و النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة ١٩٧٠- ٢٠١٦, بالاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي –القياسي باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للأبطاء الموزوع ARDL ، توصلت الدراسة الى وجود علاقة سببية في اتجاه واحد من الانفاق العسكري الى الناتج المحلي الاجمالي، وقد رأي ان الانفاق العسكري في الجزائر كان داعما للنمو الاقتصادي الذي حققته هذه الدولة، اذ ان التزايد المستمر في الانفاق العسكري يعزز الامن والاستقرار في البلاد مما يؤدي الى ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي،مع وجود علاقة تكامل مشترك بين الانفاق العسكري والنمو الاقتصادي أي بمعنى هناك علاقة توازنية طويلة الاجل بينهما، وأن الانفاق العسكري يمكن أن يكون مصاحباً وداعماً للنمو الاقتصادي.

٧- دراسة(عبد علي، ٢٠١٨):هدفت الدراسة تحليل اقتصادي قياسي للعلاقة بين النفقات العامة العسكرية والنمو الاقتصادي في عدد من البلدان النامية، اعتمدت الدراسة على منهج التحليل الوصفي والقياسي، وتوصلت الدراسة الى ان هناك علاقة بين النفقات العامة العسكرية وكل من النمو والتنمية الاقتصاديين، ولكن هناك اختلاف في وجهات النظر بين الاقتصاديين (استنادا الى تجارب حقيقية) لعديد من الدول وبالاخص تلك التي حققت التنمية وأصبحت في مصاف البلدان المتقدمة وبالتالي فان زيادة النفقات لديها أصبحت لا تمثل عبئا على موازنتها بل بالعكس باتت تؤثر إيجابا على مختلف الأنشطة الاقتصادية لأكثرها.

٨-دراسة(Khalid,Alsalim, ٢٠١٥):هدفت الدراسة إلى التحقق من العلاقة بين النفقات العسكرية والنموالاقتصادي في الولايات المتحدة الأمريكية (USA)، اذ تم الاعتماد على المنهج الوصفي – التحليلي فضلا عن المنهج الكمي باستخدام الانحدار الذاتي للأبطاء الموزعARDL)) واختبارات التكامل المشترك للفترة من ١٩٧٠ إلى ٢٠١١، اذ توصلت الدراسة الى نتيجة وهو وجود علاقة إيجابية ومهمة بين الإنفاق المدني الحكومي والنمو الاقتصادي، وأثرت الأعباء العسكرية سلباً على النمو الاقتصادي على المدى القصير والطويل، هذه النتيجة تؤكد بأن الإنفاق العسكري في

الولايات المتحدة لا تحدده العوامل الاقتصادية ، بل تحدده الوضع السياسي في البلاد.

مناقشة الدراسات السابقة

يتبين من خلال عرض ومتابعة الدراسات السابقة ان معظم الدراسات السابقة كانت عن الدول النامية، ولكن القليل منها عن تاثير الانفاق العسكري في العراق، ولم يحظ الانفاق العسكري و تاثيراتها على النمو الاقتصادي في العراق بالاهتمام المطلوب، خصوصا للمدة(٢٠٠٥-٢٠٢٠)، ومن خلال الدراسات السابقة يتبين ان اية دراسة لم تبحث في النموذج القياسي (النفقات العسكرية ، النفقات الاستثمارية، حرب الداعش) كمتغيرات مستقلة والنمو الاقتصادي كمتغير تابع.

عليه يحاول البحث اكتمال النواقص المذكورة بأخذ العراق كحالة الدراسة، ودراسة المدة الزمنية (٢٠٠٥-٢٠٢٠) اي بعد اقرار الدستور العراق الدائم (النظام الجديد)، واعتماد التحليل القياسي باستخدام النفقات العسكرية والنفقات الاستثمارية وحرب الداعش كمتغيرات مستقلة لبيان الاثر في النمو الاقتصادي.

المبحث الاول: الاطار المفاهيمي للنفقات العسكرية والنمو الاقتصادي

المطلب الاول: الاطار المفاهيمي للنفقات العسكرية:

اولا/ مفهوم النفقات العسكرية:

يعد الإنفاق العسكري الحاجة الأساسية لجميع دول العالم المتقدم والنامي على حد سواء، وفقا للمفهوم التقليدي لبلوغ الأمن والتنمية الاقتصادية، وذلك عبر تحقيق الاستقرار لمختلف الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية (ناشور، ٢٠١٨، ٢١٤)، إن تحديد مفهموم الإنفاق العسكري امر في غاية الاهمية، لان تحليل تطوره والاثار المترتبة على طبيعة دوره يتوقف الى حد كبير على المفهوم المستخدم لهذا الانفاق(الصكوح، ٢٠١٥، ٤٦). يختلف تعريف الإنفاق العسكري من منظمة إلى أخرى، يصف تعريف الناتو للانفاق العسكري كتغطية (Wahid, ٢٠٠٩, ١٦):

«جميع النفقات الجارية والرأسمالية على القوات المسلحة وإدارة الدفاع والوكالات الحكومية الأخرى المنخرطة في المشاريع الدفاعية وكذلك المشاريع الفضائية، تكاليف القوات شبه العسكرية والشرطة عندما يعتقد أنها مدربة ومجهزة للعملية العسكرية، البحث والتطوير العسكري والاختبارات وتكاليف التقييم، وتكاليف معاشات التقاعد للموظفين المدنيين والمساعدات العسكرية تختتم في مصروفات الدول المانحة، يستثنى من ذلك البنود المتعلقة بالدفاع المدني والفوائد على ديون الحرب ومدفوعات المحاربين القدامى»، ويعرف الانفاق العسكري بحسب تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠٧-٢٠٠٨ على انه «عبارة عن نفقات وزارة الدفاع و غيرها من الوزارات على قضايا تجنيد العسكريين و تدريبهم، فضلا عن بناء وشراء المواد والمعدات العسكرية، كما يشمل هذا البند ايضا النفقات العسكرية في نفقات الدولة المانحة (غانية، ريمي، ٢٠١٩، ٤٣٤)

ثانياً/ دوافع الانفاق العسكري: ان الدول عادة لها الكثير من الداوفع للانفاق العسكري، منها: اقتصادي، اجتماعي، سياسي، استراتيجي ، وبديهي أن تخضع عملية اتخاذ القرار في هذا الخصوص لتأثير أعتبارات مختلفة تتفاعل فيما بينهم .

من اهم تلك الدوافع هو الدوافع الاقتصادية كونها تأتي بقصد الحفاظ على العملية التنموية ودفع العجلة الاقتصادية الى الامام من خلال حماية الاقتصاد القومي وما يمتلكه من موقع استراتيجي وثروات طبيعية ذات

طوابع استراتيجية، وحماية البنى التحتية والهياكل (محمد، ٢٠٢٠، ٣١). فضلا عن مواجهة ضغوط اقتصادية قد تتعرض لها من قبل دولة أو دول عدة ليتم عندها التلويح باستخدام القوة المسلحة لمواجهة تلك الضغوط والتي يعد دافعاً للنفقات العسكرية.

تكون زيادة الانفاق العسكري في بعض الحالات ورفع مستوى التسلح واستخدام السلاح لغرض الاستيلاء على مصادر الطاقة أو الموارد الطبيعية مثل النفط والمياه، أو لإخضاء منطقة معينة أو إقليم يمتلك الوفرة في المعادن و الأحجار الكريمة، هذا النوع من زيادة التسلح يكون عدائيا وليس دفاعيا (هلال، ٢٠١٥ ، ٣).

وفقًا لوجهة النظر الماركسية، فإن الحرب، اذا كانت باستخدام القنابل النووية ام لا، هي نتاج النظام الرأسمالي كوسيلة لتوسيع أسواقه، كما لاحظت الاقتصادي الماركسي الالماني (روزا لوكسمبورغ)، لم يكن التراكم الأولي لرأس المال ممكنًا بدون التوسع العسكري في تاريخ الرأسمالية، وعلى هذا القول لا نمو بغير أرباح. عندما ينخفض معدل الأرباح، يصبح النمو أبطأ، وبالتالي فإن الإنفاق العسكري وحتى الحرب مهمان لخلق طلب إضافي، ويقاوم ميل معدلات الربح إلى الانخفاض ايضا، يتم استخدام القوة العسكرية للحفاظ على مصالح البلدان المتقدمة في المركز وهيمنتها على البلدان الرأسمالية في المحيط، فضلا عن تنظيم المنافسة بين البلدان في المركز، تقوم الدول الصناعية او اية دولة مهيمنة على دولة الام ببناء علاقات عضوية مع جيوش الدول المحيطية، من خلال توفير (أو بيع) الأسلحة والتدريب والمستشارين، مما يجعل الجيش في البلدان الأقل تقدمًا يعمل بشكل كبير من حيث حماية الأيديولوجية الرأسمالية والدفاع عنها، حتى عندما لا يكونون في حكومة، مثل ميليشيات في العراق(Elveren, ٢٠١٩, ٤٥١) وعلى العموم، إن الحرب هي أحد محددات او دوافع الإنفاق العسكري، وللحرب دوافع مختلفة، منها الدفاع عن الامن القومي ومنها الحصول عن السوق والربح في اماكن اخرى.

والجدير بالذكر، تختلف حجم الإنفاق العسكري من دولة إلى أخرى ومن منطقة إلى أخرى. فمثلا، توافر الموارد الاقتصادية تحدد حجم الانفاق على الدفاع. فكلما كانت الدولة غنية بالموارد الاقتصادية، كانت أكثر قدرة من غيرها على الإنفاق على الأغراض العسكرية، والعكس صحيح. كذلك ان مستوى النمو الاقتصادي له دور مؤثر في تحديد مستويات الانفاق العسكري، والذي يعبر عنه عادة بالتغيرات في متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي، فمع تزايد النمو قد يميل الانفاق العسكري إلى الارتفاع (هلال، ٢٠١٥، ٤)، وان حجم الانفاق العسكري يتاثر ايضا بالحجم القومي، والذي يقاس بعدد السكان (population) أو الناتج المحلي الإجمالي، فالدول التي تتمتع بارتفاع حجم السكان أو ارتفاع حجم الناتج المحلي الإجمالي بحاجة على توفير موارد ضخمة للحفاظ على مصالحها من أي تهديد خارجي، وهذا يتطلب زيادة المخصصات العسكرية (النفقات العسكرية).

ثالثا/ آثارالنفقات العسكرية: إن للإنفاق العسكري اثاراً إيجابية واخرى سلبية على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي ، ويمكن توضيح هذه الأثار كما يلي :

الأثار الأيجابية للانفاق العسكري:

تسهم المؤسسة العسكرية في تطوير العنصر البشري، اذ يكتسب افراد المجتمع في أثناء عملهم في القطاع العسكري قيما ايجابية من خلال دمج فئات المجتمع المتباينة في بوتقة واحدة، من ناحية احترام الوطن في منظومته السياسية والوطنية(زيادة ، ٢٠١٤، ٤٣).

إن الكثير من الدول تتجه نحو توجيه سياستها الاقتصادية للتوسع في حالة الكساد الاقتصادي وتعمل على زيادة

نفقاتها العامة ومنها (الإنفاق العسكري) وذلك لتحريك الاقتصاد وفق النظرية الكينزية، بما يؤدي زيادة دخل الافراد في القطاع العسكري الذي سيتجه بإتجاهين مختلفين، الأول: نحو الانفاق الاستهلاكي مما يؤدي إلى تحفيز المنتجين لزيادة الانتاج، والثاني: زيادة قدرة الادخار المحلي والذي سيتحول بدوره إلى الاستثمار المحلي مما يزيد من القدرة على زيادة حجم الانتاج(نجم وأخرون ،٢٠٢١، ٥٣٩).

تساهم النفقات العسكرية في تطوير التكنولوجيا من خلال السعي الى امتلاك التقنيات الخاصة في عمليات الإنتاج والتصنيع العسكريين (عبد علي، ٢٠١٨، ٥٠١).

تسهم المؤسسة العسكرية في حصر كافة الموارد القومية المتاحة مادية كانت أو بشرية واعادة توزيعها واستخدامها بالشكل الذي يحقق الأهداف المرجوة، وفي الغالب تستحوذ المؤسسة العسكرية على الجانب الأكبر من تلك الموارد(عصفور ، ١٩٩٢، ٢٧).

الاثار السلبية للإنفاق العسكري :

يسبب النفقات العسكرية الى زيادة في معدلات التضخم ، وهو يرجع إلى أن الدول النامية تتصف بضيق حجم السوق وعدم مرونة جهازها الانتاجي، ومن ثم يؤدي الانفاق العسكري إلى زيادة الطلب وإرتفاع مستويات الاسعار(العدواني،٢٠٢١، ٦٤-٦٥).

إن الإنفاق العسكري الخارجي المخصص لاستيراد المعدات والأسلحة من الخارج يخفض ذلك من حجم التوسع في الإنتاج القومي، مما يؤدي إلى تخفيض حصيلة الدولة من الصرف الأجنبي، وزيادة عجز في ميزان المدفوعات (زيادة ، ٢٠١٤، ٤٤).

كما يوثر الانفاق العسكري سلبا في ميزان المدفوعات للدول النامية (عبدل الرزاق، ٢٠١٨ ،٤٦٩).

تؤثر النفقات العسكرية سلبا في مستوى الاستخدام، فمن الممكن الإشارة الى ان كل مليار دولار يستخدم (يستثمر) في التصنيع العسكري (السلاح) يولد (٣٥)ألف فرصة عمل في مقابل (١٥٠)ألف فرصة عمل لمدرسين (الأنشطة المدنية) ويضاف الى ذلك، إذا تم إنفاق المليار دولار في صناعة الصواريخ يولد(١٤)ألف فرصة عمل في مقابل (٤٨) ألف فرصة عمل في القطاع الصحي(عبد علي ،٢٠١٨، ٥٠).

المطلب الثاني: الاطار المفاهيمي للنمو الاقتصادي

أولاً :- مفهوم النمو الاقتصادي

يعد النمو الاقتصادي من بين الأهداف الرئيسة التي تسعى البلدان النامية إلى تحقيقه، إذ لا يمكن تحقيق التنمية الاقتصادية بدون تحقيق معدلات عالية ومستمرة من النمو الاقتصادي، وذلك لكون النمو يمثل الخلاصة المادية للجهود الاقتصادية وغير الاقتصادية المبذولة في المجتمع، إذ يعد أحد الشروط الضرورية لتحسين المستوى المعيشي لأفراد المجتمع، ويشير النمو الاقتصادي كمؤشر عام إلى طبيعة الحالة الاقتصادية القائمة ويوضح إلى حد كبير وضعية باقي المؤشرات الاقتصادية كهدف رئيس تستهدفه أي سياسة اقتصادية قائمة(إسماعيل ،٢٠١٨، ٢٥٠).

ثانيا- محددات النمو الاقتصادي: هناك محددات عدة لنمو الاقتصادي في أي مجتمع تكون هي وراء إحداث النمو، ومن أهمها:

١- تكوين رأس المال: يعد رأس المال من حيث مدى توافره ومعدل تراكمه من المحددات الأساسية للانتاجية ومن

ثـم في مسـتوى التقـدم والنمـو الإقتصادي(آوختـي، ٢٠١٣، ٥٢).

٢- النمـو السـكاني: يتوقـف شـكل التأثـير النمـو السـكاني عـلى النمـو الاقتصـادي إيجابـاً أو سـلبا عـلى مـدى قـدرة النظـام الاقتصـادي عـلى اسـتيعاب وتوظيـف العمالـة الإضافيـة التـي يتسـبب النمـو السـكاني في بروزها(جبـاري، ٢٠١٥، ٩٦).

٣- المـوارد الطبيعيـة: تمثـل وفـرة المـوارد الطبيعيـة أحـد المحـددات الهامـة في أي بلـد لزيـادة معـدل النمـو الاقتصـادي، كتوفـر مصـادر الطاقـة، مثـل البـترول والغـاز والـثروات المعدنيـة الأخـرى (حمـدان، ٢٠١٢، ١٤).

٤- التقـدم التكنلوجـي: ويتجـلى دور التقـدم التكنولوجـي كعامـل مهـم للنمـو الاقتصـادي مـن خـلال قدرتـه عـلى زيـادة كميـات الانتـاج باسـتعمال نفـس الحجـم والكميـة مـن المدخـلات، ذلـك أن التقـدم التكنولوجـي يعنـي أسـاليب تقنيـة جديـدة أو وسـائل إنتـاج حديثـة يمكـن مـن خلالهـا زيـادة الانتـاج بالنسـبة لـكل وحـدة مـن المدخـلات الانتـاج (ميسـاوي، ٢٠١٨، ٤٠).

٥- الاسـتقرار السـياسي: يضـم هـذا المحـدد مجموعـة مـن المفاهيـم الأساسـية والتـي تشـمل عـلى النصـوص: نوعيـة الديموقراطيـة، مسـتوى الفسـاد السـياسي وإحـترام الحكومـة للعقـود ومسـتوى الامن والأمـان، وتشـير الدراسـات الإقتصادية عـلى أن الحفـاظ الأكـبر عـلى حكـم القانـون يعمـل لصالـح النمـو الإقتصـادي مـن خـلال زيـادة جاذبيـة منـاخ الإسـتثمار للبلـد وزيـادة الثقـة لـدى الأعـوان و الـشركاء الإقتصاديـين خاصـة الأجانب(محمـد، ٢٠١٩، ٥٧).

٦- الاسـتثمار في التدريـب والتعليـم: أصبـح التعليـم أو الاسـتثمار في راس المـال البـشري الميـزة التـي تحـدد القدرة التنافسـية لـكل دولـة في الاقتصـاد العالمـي، ويعـد مـن اهم محـددات النمـو الاقتصـادي لاي بلد(الحنجـوري، ٢٠١٥ ،٢٦).

ثالثـا- قيـاس النمـو الاقتصـادي: يعـد النمـو الاقتصـادي مـؤشرا صريحـا عـن حقيقـة الاداء الاقتصـادي، ويتـم قيـاس النمـو الاقتصـادي مـن خـلال تقديـر الناتـج المحـلي الاجـمالي الحقيقـي ومتوسـط الدخـل الحقيقـي للفـرد (منصـور، ٢٠١٤، ٣٠).

١- الناتـج المحـلي الاجـمالي الحقيقي(بالاسـعار الثابتـة): يشـير النمـو الاقتصـادي وفـق هـذا المـؤشر عـلى معـدل الزيـادة في الناتـج القومـي الاجـمالي الحقيقـي التـي يحققهـا الاقتصـاد خـلال مـدة زمنيـة عـادة تكـون سـنة ، ويقـوم هـذا المـؤشر على أسـاس الناتـج الحقيقـي مـن السـلع والخدمـات النهائيـة مقـدرة بالقيمـة الحقيقيـة وليـس بالقيمـة النقديـة، أي اسـتبعاد أثـر التضخـم في تلـك الزيـادة الحاصلـة في الناتـج المحـلي الاجـمالي.

٢- متوسـط الدخـل الحقيقـي للفـرد: تكمـن أهميـة قيـاس نمـو متوسـط الدخـل الحقيقـي الفـردي في معرفـة العلاقـة بـين نمـو الانتـاج و تطـور السـكان ، ويعـد هـذا المقيـاس كقيـاس عينـي للنمـو، أي يقيـس النمـو المحقـق عـلى مسـتوى كل فـرد مـن حيـث زيـادة مـا ينفقـه، وعـلى الرغـم مـن أهميـة زيـادة متوسـط دخـل الفـرد فإنـه مـن الافضـل التركيـز عـلى الناتـج القومـي او الناتـج المحـلي الاجـمالي في تفسـير النمـو الاقتصـادي (بـن عـزة، ٢٠٢٠، ٣٨-٣٩). عليـه لقيـاس النمـو الاقتصـادي في البحـث تـم الاعتـماد عـلى الناتـج المحـلي الاجـمالي الحقيقـي.

المطلب الثالث: تحليل العلاقة بين النفقات العسكرية والنمو الاقتصادي

لتوضيـح اثـر الإنفـاق العسـكري عـلى الاقتصـاد، يسـتخدم الاقتصاديـون الكلاسـيكيون الجـدد أدوات حـدود إمكانيـات الإنتـاج (PPF)، وتكلفـة الفرصـة البديلـة، وتحليـل التكلفـة والعائـد، تحـاول الدولـة تعظيـم المصلحـة الوطنيـة مـن خـلال قيـاس الفوائـد الهامشـية والتكاليـف الهامشـية للإنفـاق العسـكري، تعتـبر الدولـة أن هنـاك مقايضـة بـين النفقـات المختلفـة في الميزانيـة، مـع اعتبـار فوائـد الإنفـاق العسـكري بشـكل عـام هـي زيـادة الأمـن، تكلفـة الفرصـة البديلـة للإنفـاق العسـكري هـي مـا يمكـن اكتسـابه إذا تـم إنفـاق هـذه الأمـوال عـلى الضـمان الاجتماعـي، مثـل الصحـة والتعليـم،

أو استخدامها لتقليل الضرائب للسماح بزيادة الاستهلاك الخاص، لذلك هناك مفاضلة واضحة بين الإنفاق المدني والإنفاق العسكري من وجهة نظر الدفاع الوطني(Dunne&Smith, ٢٠٠٥, ٤٥٣).

هناك دراسات في الولايات المتحدة الامريكية ودول اخرى توضح تأثير الإنفاق العسكري على النمو الاقتصادي والمتغيرات الاقتصادية الأخرى، مثل البطالة، فيما تخص بالبطالة، فإن تأثيرها إيجابي في الولايات المتحدة الامريكية، اما تأثيرها على النمو الاقتصادي غير حاسم، وقد وجد بعض الباحثين تأثيرًا سلبيًا، مما يشير إلى أن الإنفاق العسكري يعيق النمو الاقتصادي، لأنه يزاحم الاستثمار العام والخاص في المجالات الإنتاجية مثل الصحة والتعليم، ويشير آخرون إلى أن آثارها إيجابية لأنها تؤدي إلى التوسع المالي وارتفاع الطلب الكلي، وبالتالي زيادة العمالة والإنتاج إذا كان الاقتصاد أقل من ناتجه المحتمل، فضلا عن ذلك، قد يكون للإنتاج العسكري كثيف التكنولوجيا تأثير ايجابي غير مباشر على القطاع المدني، بشكل عام، يعتمد ما إذا كانت تأثيرات الإنفاق العسكري إيجابية أو سلبية على حالة الدولة وأغراضها، مثل درجة الاستخدام الامثل أو كيفية تمويلها(Karacay, ٢٠٠٩, ١٢٢).

ينظر إلى الإنفاق العسكري من منظور إيجابي على أنه محرك للنمو ويخلق ابتكارًا تقنيًا يتم استخدامه في النهاية في الصناعات المدنية، من المرجح أن تكون التكنولوجيا التي تصنعها شركات الأسلحة مفيدة للشركات غير العسكرية، والتي من المرجح أن تستفيد من تحسين مخزون رأس المال، عادةً ما يكون للصناعة العسكرية أول اتصال بالتكنولوجيا الحديثة ويمكنها تزويد قوتها العاملة باستخدام التكنولوجيا المعقدة، ويمكن نقل هذه المعرفة من خلال تأثير عرضي إلى صناعات أخرى داخل الدولة، قد يولد الإنفاق الدفاعي أيضًا عوامل خارجية إيجابية لتنمية رأس المال البشري ويضمن الأمن، مما يوفر بيئة مواتية للقطاعات الخاصة للقيام بمساعي اقتصادية منتجة دون خوف من الهجمات الأجنبية (Dunne&Tian, ٢٠١٣, ٨).

ومع ذلك، هناك وجهة نظر مفادها أن نقل الموارد من القطاع المدني للأغراض العسكرية ليس استراتيجية جديرة بالاهتمام، لأن مثل هذه الخطوة لن تؤدي إلا إلى استنزاف الموارد المتاحة التي تشتد الحاجة إليها لبرامج تنموية أخرى، فضلا عن ذلك، يؤدي الإنفاق الدفاعي إلى تدهور رأس المال البشري، مما يؤثر بدوره على نمو الإنتاجية، تؤدي النفقات الحكومية على الدفاع إلى وظائف أقل من النفقات الحكومية المتساوية على الرعاية الصحية أو البنية التحتية على سبيل المثال، قد يشكل الإنفاق العسكري عقبات في تأمين خدمات العمالة المؤهلة تأهيلا عاليا، وتحويل الموارد بعيدا عن نشاط البحث والتطوير المدني بسبب الموارد المحدودة للقطاع الحكومي، يمكن أن يكون لتحريك هذه الموارد من الأنشطة المدنية إلى الأنشطة العسكرية تأثير سلبي طويل المدى على إنتاجية البلد ووضعه التكنولوجي ونموه(Solarin, ٢٠١٦, ٨٥٠-٨٥١).

ومن الصعب للغاية استنتاج أن الإنفاق العسكري هو أحد العوامل المسؤولة عن الاتجاه غير المرغوب فيه للإنتاجية، اذ ان العديد من العوامل قد تتسبب في الواقع في ركود أو انخفاض الإنتاجية، قام كل من (Dunne&Uye) عام ٢٠١٠ بمسح (١٢٠)دراسة لإظهار عن الآثار السلبية للإنفاق العسكري، في حين ان (٢٠٪) من هذه الدراسات أشارت إلى آثار إيجابية، فإن (٤٠٪) كانت لها نتائج غامضة، وفي دراسة متابعة، قام (Dunne& Tian) عام ٢٠١٣ بفحص ١٦٨ دراسة لنفس الغرض، مجموعة موسعة من البلدان لإظهار أن ما يقرب من (٤٤٪) في المائة من الدراسات عبر البلدان و (٣١٪) من دراسات الحالة أفادت ان الإنفاق العسكري يضعف النمو الاقتصادي، في حين أن (٢٠٪) من الدراسات عبر البلدان و (٢٥٪) من دراسات الحالة أبلغت عن آثار سلبية. في مسح تشرشل ويو (٢٠١٨) الذي غطى ٤٨ دراسة مع ٢٧٢ تقديرًا، وجد أن العلاقة سلبية بشكل عام، يقترحون عاملين محتملين لهذا، أولاً: زاد

الإنفاق العسكري باستمرار منذ عام ١٩٩٨، باستثناء انخفاض طفيف في عام ٢٠١١ في أثناء الركود الكبير، ثانيًا، أن الفساد ربما يكون قد أدى إلى تضخيم نسبة الإنفاق العسكري الحكومي(Elveren, ٢٠١٩, ٢٤-٢٥).

تشير النتائج بشكل عام إلى أن النفقات العسكرية يقلل النمو الاقتصادي، وان لها تأثير أضعف على النمو الاقتصادي للدول المستوردة للأسلحة مقارنة بالدول الأخرى.

المبحث الثاني: تحليل واقع النفقات العسكرية والنمو الاقتصادي في العراق للمدة(٢٠٠٥-٢٠٢٠)

يرتبط الانفاق العسكري لأي دولة بقدرتها على تحمل الاثار الاقتصادية لعبء هذا الانفاق وما بلغت من استقلالها الاقتصادي ستكون عرضة للتهديد ما لم تستكمل بناء قوتها العسكرية، والقوة العسكرية غير المدعومة بقاعدة إقتصادية قوية ستؤدى إلى انهيارها، فيما يخص العراق ونتيجة للظروف الامنية التي مر بها، فإن حجم الانفاق بلغ مستويات كبيرة جدا، مما كان لها اثار سلبية على نموها الاقتصادي وذلك نتيجة لعدم أستقرارها ، اذ أن العراق دولة غير مستقرة بسبب استمرار الحروب والنزاعات السياسية التي انعكست سلبا في كفاءة استخدام الموارد الاقتصادية وضياع كلفة الفرصة البديلة وهدر الفوائض الاقتصادية وتراجع الاداء الاقتصادي.

هدف السياسات الاقتصادية في العراق بعد عام (٢٠٠٣) وخصوصا بعد عام (٢٠٠٥) صياغة الدستور الدائم والتحولات الاقتصادية نحو اقتصاد السوق وتقليل من تدخل الدولة، لغرض استعادة الاستقرار الاقتصادي والتوازن المالي ورفع القدرة التنافسية للاقتصاد وتحقيق معدلات نمو مرتفعة، ولكن في الواقع الحال يتحقق نمو الاقتصادي المطلوب نتيجة لانعدام الامن والاستقرار السياسي وانتشار الفساد الاداري والمالي في جميع مؤسسات الدولة فضلا عن ارتفاع مؤشرات الفقر والبطالة.

يوضح الجدول (١)ان الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الثابتة بعد عام (٢٠٠٥) بدأت بالارتفاع حتى سنة (٢٠١٧)، وانخفضت الى (١٨٦,٣١٤,٥٧٦,٦) الف دولار بسبب انخفاض اسعار النفط فضلا عن الصراع الداخلي العسكري بين الحكومة الاتحادية وحكومة اقليم كوردستان العراق خصوصا في ١٦ اكتوبر بعد استفتاء الاقليم للانفصال، وبعد ذلك بدأ الناتج المحلي الاجمالي بالارتفاع مرة أخرى، اذ وصل في عام (٢٠١٩) الى (٢٠٢,٦١٣,٥٣٥,٣) الف دولار ويعزي ذلك الى الوضع السياسي والاقتصادي المستقر نسبيا في العام المذكور، خاصه لأن العراق يعتمد بنسبة كبيرة على الايرادات النفطية.

إلا أن في عام ٢٠٢٠ تراجع أسعار النفط عالميا بسبب ظهور جائحة كورونا مما تسبب الى تراجع حجم الناتج المحلي الاجمالي والنمو الاقتصادي على المستوى العالمي وبضمنهم العراق، اذ في عام (٢٠٢٠) انخفض الناتج المحلي الاجمالي في العراق الى (١٧٠,٨٥٧,٧٢٧,٩) الف دولار. ويتوضح من الجدول(١) ان نسبة النفقات العسكرية من الناتج المحلي الاجمالي فيها تذبذبات واضحة خصوصا بعد عام(٢٠١١)، وفي عام(٢٠١٣) ارتفعت نسبة النفقات العسكري الى (٤,٨٩٪). وكان الوضع الاقتصادي مستقراً في العام المذكور بسبب ارتفاع سعر النفط عالميا، اذ وصل الى ١١٠ دولار للبرميل الواحد، وعليه ان تخصيص جزء كبير من النفقات العسكرية لم يخلق عبئاً اقتصادياً كبيراً، إلا أن وضع الاستقرار الاقتصادي لم تستمر للمدة الطويلة، اذ انخفضت نسبة النفقات العسكرية قليلا في عام (٢٠١٤) الى (٤,٣٪) على الرغم من احتلال تنظيم الداعش الارهابي لمناطق واسعة للبلد، والسبب في ذلك كان انهيار اسعار النفط ، اذ انخفضت من ١٠٨ دولارات للبرميل في يونيو ٢٠١٤ إلى ٤٩ دولارًا في يناير ٢٠١٥ - واستمر في الانخفاض لتصل إلى مستوى منخفض بلغ ٢٩ دولارًا في فبراير ٢٠١٦ (Esposti, ٢٠٢١, ٢٣٢٦) وانعكس ذلك على الوضع الاقتصادي ولا

سیما في العراق الذي يعتمد بشكل كبير على النفط في تمويل النفقات العامة.

الجدول (١): الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الثابتة، الانفاق العسكري، الانفاق الاستثماري بالدولار، ونسبة النفقات العسكرية من الناتج المحلي الاجمالي (٢٠٠٥-٢٠٢٠)

السنوات	الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الثابتة	الانفاق العسكري	الانفاق الاستثماري	نسبة النفقات العسكرية من الناتج المحلي الاجمالي ٪
٢٠٠٥	94,048,801.8	1,120,278.533	5,129,076.087	1.19
٢٠٠٦	99,359,077.22	1,236,081.013	6,320,381.731	1.24
٢٠٠٧	101,232,564.3	1,989,948.747	10,091,876.49	1.96
٢٠٠٨	109,562,088.1	3,116,304.02	13,135,982.52	2.84
٢٠٠٩	113,264,518.8	3,237,179.487	12,835,421.11	2.8٦
٢٠١٠	120,516,353	3,752,905.983	20,236,557.78	3.11
٢٠١١	129,611,084.9	4,278,632.479	25,697,686.22	3.30
٢٠١٢	147,674,243.2	4,141,066.054	31,877,270.17	2.80
٢٠١٣	158,939,678	7,780,188.679	47,262,951.97	4.89
٢٠١٤	159,252,815.7	6,923,644.082	54,888,507.72	4.34
٢٠١٥	166,774,109.7	9,604,231.011	35,316,227.17	5.75
٢١٠٦	189,767,878.3	5,970,383.698	21,781,989.46	3.1٥
٢٠١٧	186,314,576.6	7,416,385.135	24,097,708.19	3.98
٢٠١٨	191,221,825	6,317,977.15	20,836,950.24	3.30
٢٠١٩	202,613,535.3	7,598,829.336	27,959,819.3	3.75
٢٠٢٠	170,857,727.9	7,015,558.808	٥4.692,034,,2	4.1١

المصدر: اتم اعداد الجدول اعتمادا على:

1- قانون الموازنة العامة الاتحادية لجمهورية العراق للسنوات (٢٠٠٥ -٢٠١٩).

2- World Development Indicator. Data Bank. World Bank . 2022

وفي عام (٢٠١٥) ارتفعت نسبة الانفاق العسكري الى GDP الى اعلى مستوى له، اذ بلغت (٥,٧٪) وذلك نتيجة لتحرير العديد من المدن والمناطق المحتله من قبل الداعش مما دفعت الحكومة العراقية على الزيادة في الانفاق الحكومي لصالح الانفاق العسكري وذلك لاجل مواجهة خطر هذا التنظيم والقضاء عليه، وقد ولجأت الحكومة العراقية الى الاقتراض (٩,٦٠٤)مليار دولار واحدث تراجع واضح في الاداء الاقتصادي.

أثر الإرهاب سلبًا على الأداء الاقتصادي من خلال تحويل موارد من النفقات التنموية إلى الإنفاق غير التنموي، مثل زيادة ميزانية الدفاع، ويعد العراق ضمن الدول الخمس الاكثر تضرراً من الارهاب، والدول الخمس الأكثر تضررا من الإرهاب هي العراق وأفغانستان ونيجيريا وباكستان وسوريا، شكلت هذه الدول الخمس (٧٢٪) من مجموع الوفيات الناجمة عن الإرهاب في عام ٢٠١٥، أدى صعود داعش إلى زعزعة استقرار الشرق الأوسط بشكل عام وفي العراق وسوريا بشكل خاص، اذ انخفض دخل الفرد في سوريا والعراق بنسبة(٢٣٪) و(٢٨٪)على التوالي مقارنة بالمستويات التي كان يمكن تحقيقها في ظل غياب الحرب والإرهاب، إن التكاليف المرتبطة مباشرة بالحرب والإرهاب كبيرة، اذ تصل إلى ١٤٪ و ١٦٪ من الناتج المحلي الإجمالي للفرد في سوريا والعراق على التوالي. تقدر

التكلفة الاقتصادية للإرهاب في العراق بحوالي ١٥٩ مليار دولار من حيث تعادل القوة الشرائية منذ عام ٢٠٠٥ (Estrada et., ٢٠١٨, ١٧٠٨).

اما بالنسبة للنفقات الاستثمارية فيها فتذبذبت بنسبة كبيرة وذلك بسبب عدم استقرار الظروف السياسية والامنية و الاقتصادية في العراق، حيث إن النفقات الاستثمارية في البداية ارتفعت حتي سنة (٢٠٠٩)، ثم انخفضت الى (١٢,٨٣٥,٤٢١,١١) الف دولار الامريكي لان في تلك السنة الهجوم الارهابي والانفجارات كانت كبيرة فأثرت في الاقتصاد العراقي وبدرجة كبيرة في الاستثمارات، وبدات بالارتفاع بنسبة كبيرة في الاعوام (٢٠١١)، (٢٠١٢)،(٢٠١٣)، حتى منتصف شهر يونيو(٢٠١٤) لان الوضع الامني والسياسي والاقتصادي كانت مستقرة وارتفعت اسعار النفط العالمية في الوقت نفسه. وبعد ذلك انخفضت النفقات الاستثمارية وظهرت الاثار بوضوح في الاعوام (٢٠١٥-٢٠١٨) ورجعت بالارتفاع في سنة (٢٠١٩) الى (٢٧,٩٥٩,٨١٩,٣) دولار الامريكي بسبب استقرار الوضع الامني والسياسي وانتهاء حرب الداعش و تقليل الاثار السلبية لتلك الحرب وارتفاع اسعار النفط.

كان الناتج المحلي الاجمالي في عام (٢٠١٩) في اعلى مستوى ، حيث ارتفع الانفاق العسكري الى (٧٥٩٨٨٢٩,٣)الف دولاروالارتفاع في النفقات الاستثمارية الى (٢٧٩٥٩٨١٩,٣)الف دولار، ان الوضع الامني والسياسي والاقتصادي في العراق مستقرة مقارنة بالسنوات االسابقة واهم من ذلك ارتفاع اسعار النفط الذي يعد شريان الاقتصاد العراقي، اذ يتجه و يتحرك الاقتصاد العراقي باتجاه حركة اسعار النفط وانخفض الناتج المحلي الاجمالي في عام (٢٠٢٠) الى (١٧٠٨٥٧٧٢٧,٩)الف دولار بسبب تاثير «الازمة المزدوجة على العراق» أزمة اسعار النفط وظهور فايروس كورونا، فقد عجزت الحكومة عن تقديم موازنة ٢٠٢٠ واقرارها نتيجة انهيار اسعار النفط العالمية وتراجعت الايرادات النفطية، فضلا عن تفاقم الاختلالات الهيكلية والادارية، مما دفع الحكومة الى الاقتراض لتمويل بعض النفقات الضرورية وأنخفض الانفاق العسكري الى (٧٠١٥٥٥٨,٨)الف دولار وحيث بلغت النفقات الاستثمارية إلى أدني مستوى له (٢٦٩٢٠٣٤,٥) الف دولار بسبب الظروف الاستثنائية التي حدثت في العام المذكور.

عندما يتعلق الأمر بالعلاقة بين الإنفاق العسكري والنمو الاقتصادي، بالنسبة للدول المصدرة للنفط، ومن ضمنها العراق، تجدر الإشارة إلى أن حجم الإنفاق يمكن أن يكون فقط أحد الأسباب التي تحدد الاتجاه لمعرفة ما إذا كان تأثيرها على النمو إيجابيًا أم سلبيًا، في معظم الحالات، وان البيانات تشير إلى أن الحكومة العراقية خلال المدة (٢٠٠٦- ٢٠١٢) أنفقت نسبة (٢,٥٪) من ناتجها المحلي الإجمالي على الجيش مقابل ٢,٤٪ على الصحة، بينما، أنفقت حكومة سوريا (٤,٠٪) و (٢,٨٪) على التوالي (Cammett et. al., ٢٠١٥, ٣٥٩).

ان بناء القاعدة العسكرية، اي الصناعات العسكرية لغرض تقليل واردات الاسلحة وتصدير المنتجات العسكرية، ليس جزءاً من خطة الانفاق العسكري، فالسمة الغالبة لطبيعة الصادرات العراقية هي صادرات من منتجات النفط الخام، إذ تشكل ما نسبته (٩٩٪) من إجمالي الصادرات، والجزء المتبقي لا يتعدى (١٪) هي صادرات سلعية غير نفطية، إذ بلغ إجمالي الصادرات بشقيها النفطية والسلعية لعام ٢٠١٥ قرابة (٥٧٥٢٦,٩) مليون دينار، انخفضت في عام ٢٠١٦ نتيجة لتوقف جزء من تصدير النفط بعد سيطرة منظمة الداعش على مناطق كبيرة في العراق، ولكن في عام ٢٠١٨، وصلت قيمة اجمالي الصادرات من النفط الخام والمنتجات النفطية والسلع الاخرى الى (١٠٠٦٨٤,٦) مليون دينار (تقارير الناتج المحلي والدخل القومي، وزارة التخطيط العراقي).

المبحث الثالث

قياس وتحليل اثر النفقات العسكرية في نمو الاقتصاد العراقي للمدة(٢٠٠٥-٢٠٢٠)

سوف يتم قياس اثر النفقات العسكرية وتحليلها في النمو الاقتصادي بحسب المراحل المعروفة لبناء النموذج القياسي وفقا للاتي:

أولا. توصيف وصياغة النموذج القياسي

يعد النموذج الاقتصادي(Economic Model) مجموعة من العلاقات بين المتغيرات الاقتصادية لتمثيل ظاهرة معينة(بصورة خالية من التفاصيل والتعقيدات) بهدف تحليلها أو التنبؤ بها والسيطرة عليها، من الواضح أن النقطة الأساس في كل البحوث التطبيقية هي العلاقة المفترضة بين متغير معتمد ومتغيرات مستقلة، ويستخدم النموذج الاقتصاد القياسي لتفسير سلوك جزء من مجتمع يحتوي على الأقل متغيراً مستقلا واحداً، وكذلك يستخدم النموذج الاقتصاد القياسي للتحليل الكمي للعلاقة بين المتغيرات المختلفة، وتحكم العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية بعدد من الصيغ أبسطها الصيغة الخطية وهي كالأتي:

X١ B١ + Bn .... Xn + U+Y= B٠+B٢X٢

حيث إن:

Y = المتغير التابع.

X١, X٢ ,... Xn = المتغيرات المستقلة.

B٠ ، B١ ،B٢= المعالم (Coefficients).

U= المتغير العشوائي.

من أجل صياغة العلاقة بين النفقات العسكرية والنمو الاقتصادي في العراق، يتم بناء النموذج القياسي التي تحتوي على (GDP، MIL،EP ، D) يمكن التعبير عنها على النحو التالي:

IE +D + U B١ME + B٢ + GDP = B٠

GDP= الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الثابتة كمتغير تابع

والمتغيرات المستقلة:

ME= الانفاق العسكري

IE= الانفاق الاستثماري

D= المتغير الوهمي او الصوري (حرب داعش)

U = الخطأ العشوائي

ثانياً- تقدير النموذج: وذلك لبيان العلاقة بين النفقات العسكرية والنمو الاقتصادي تم اعتماد بيانات السلاسل الزمنية (Time Series Estimation)، فأن هذا الجانب يختص بقياس وتحليل اثر النفقات العسكرية في النمو الاقتصادي بالعراق للمدة (٢٠٠٥-٢٠٢٠)، ويستوجب قبل تقدير النموذج اجراء بعض الاختبارات والتقديرات على النحو الاتي :

١- اختبار ثبات-الاستقرارية Stationary)/(Unit root test

الثبات او الاستقرارية يؤدي دوراً اساسياً في الدراسات القياسية وخصوصا الدراسات المتعلقة ببيانات السلاسل الزمنية، توجد اختبارات عدة لبيان مدى الاستقرارية في البيانات المستخدمة، الا ان اختبار(Dickey Fuller Augmented)، من

بين الاختبارات المهمة والشائعة الاستخدام، ونتائج هذا الاختبار للمتغيرات الداخلة في النماذج كانت على النحو الاتي :-

الجدول (٢): اختبار الاستقرارية باستخدام Augmented Dickey Fuller Unit Root Test

ADF: Augmented Dickey Fuller			
المتغيرات	First Difference& Intercept	First Difference& Trend and intercept	First Difference& None
GDP	غير معنوي	غير معنوي	0.0282
ME	٠,٠٠٠	٠,٠٠٠١	٠,٠٧٤٩
IE	غير معنوي	غير معنوي	٠١٩٩.0

المصدر: تم اعداد الجدول اعتمادا على الجدول(١)وباستخدام برامج E-views ٩

يظهر من خلال اختبار (Augmented Dickey- Fuller) من الجدول(٢)، ان غالبية المتغيرات تكون معنوية عند ((First difference وعند مستوى المعنوية (٥٪)، اذ قيمة الاحتمالية الحرجة (Prob.) اقل من القيمة المحددة (٠,٠٥)، اي ان هناك استقرارية في بيانات السلاسل الزمنية، وهذه النتائج تدعم اجراء التكامل المشترك (Co-integration) بين المتغيرات في النموذج الخاص بموضوع الدراسة.

٢- التكامل المشترك بين متغيرات النموذج(: (Co-integration test

بعد التأكد من وجود الثبات - الاستقرار في بيانات السلاسل الزمنية المستخدمة، يفضل اجراء التكامل المشترك، الذي يعد من الاختبارات المهمة لبيان مستوى العلاقة بين متغيرات موضوع الدراسة، من اجل اجراء تقدير النموذج من الضروري على الاقل وجود علاقة بين احدى المتغيرات المستقلة والمتغير التابع، ويتبين نتائج هذا الاختبار من الجدول (٣)، والذي يظهر منه أن نتائج اختبار(Trace) تبين وجود علاقة توازنية طويلة الامد بين اثنين من المتغيرات المدروسة، ومن نتائج الاختبار تبين ان قيمة الاحتمال الاعظم المحسوب أكبر من القيم الجدولية لاثنين من المتغيرات (١٠١,٥٩٦١)،(٥٠,٢١٠٧١) اكبر من القيم الجدولية (٥٥,٢٤٥٧٨)، (٣٥,٠١٠٩٠) على التوالي.

الجدول (٣): نتائج اختبارات Johansen للتكامل المشترك بين متغيرات النموذج

التكامل المشترك بين متغيرات			
المتغيرات	Trace Statistic	(٠,٠٥) Critical Value	**القيمة الاحتمالية الحرجة .Prob**
الناتج المحلي الاجمالي	101.5961	55.24578	0.0000
الانفاق العسكري	50.21071	35.01090	0.0006
الانفاق الاستثماري	10.63262	18.39771	0.4215
حرب داعش	0.004639	3.841466	0.9448
المتغيرات	Sta- Max-Eigen tistic	(٠,٠٥) Critical Value	**القيمة الاحتمالية الحرجة .Prob**
الناتج المحلي الاجمالي	51.38535	30.81507	0.0000
الانفاق العسكري	39.57810	24.25202	0.0002
الانفاق الاستثماري	10.62798	17.14769	0.3419
حرب داعش	0.004639	3.841466	0.9448

المصدر: تم اعداد الجدول اعتمادا على الجدول(١) وباستخدام برامج E-views ٩

إن كافة المتغيرات الداخلة في النموذج ذو علاقة تكاملية مشتركة مع بعضها البعض في مستوى المعنوية (١٪ ، ٥٪ ، او ١٠٪) ، وبهذا يرفض فرضية العدم التي تشير الى عدم وجود علاقة احصائية معنوية بين المتغيرات داخل النموذج، لذا نقبل الفرضية البديلة التي تقر بوجود علاقات تكاملية بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع، وتعد النتائج مقبولة احصائيا.

٣- تقدير االنموذج القياسي (Econometric Model Estimation)

تعد نتائج كل من الثبات – الاستقرار و التكامل المشترك اساسين قويين و منطقيين لتقدير النموذج القياسي المعتمد للدراسة لبيان اثر النفقات العسكرية في النمو الاقتصادي بالعراق للمدة (٢٠٠٥-٢٠٢٠)، وتحكم العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية بعدد من الصيغ التي يستخدمها الاقتصاد القياسي اشهرها حاليا هي (ARDL and Least Square)، اذ خلال محاولات عدة اكتشف البحث بأن(ARDL) الانحدار الذاتي للابطاء الموزع هو النموذج الملائم وفقا لما تشترطه النظرية الاقتصادية والقياسية والتحول الى الصيغة (اللوغارتمية المزدوجة) والتي تعد من أكثر الدوال ملائمة للبيانات المتوفرة والتي تعطينا نتائج أكثر دقة وأكثر واقعية مع المنطق الاقتصادي من حيث (القيمة والاشارة) وخالية من المشاكل القياسية.

يظهرمن نتائج الجدول(٤):

١- ان كافة المتغيرات الداخلة في النموذج بدلالة إحصائية اقل من قيمة (P-Value (٠,٠٥ يعني ان كافة المتغيرات معنوية ويمكن الاعتماد عليها احصائياً.

٢- ان النفقات العسكرية ترتبط بالناتج المحلي الاجمالي بعلاقة عكسية وذلك ما كان متوقعاً، نستنتج من اشارة وقيمة المعلمة المقدرة، ان زيادة النفقات العسكرية بنسبة (١٪) تؤدي الى تخفيض النمو الاقتصادي بنسبة (٠,١٣- ٪)، علما ان العلاقة بين النفقات العسكرية والنمو الاقتصادي يتغير بحسب ظروف الدول، إذ في الدول النامية ومنها العراق تكون العلاقة عكسية، وفي حالات نادرة تكون موجبة، أما في الدولة المتقدمة يتوقع ان تكون العلاقة موجبة، لأن لديهم مصانع يقوم بإنتاج المعدات والاسلحة العسكرية وتصدر نسبة منها للخارج وتستحصل الايرادات بحيث تغطي النفقات التي تنفق على الجانب العسكري فضلا عن أرباح مستحصلة.

الجدول (٤): نتائج تقدير معلمات النموذج بطريقة (ARDL)

المتغيرات المستقلة	coefficients المعلمات المقدرة	الخطأ المعياري Std .Error	القيمة الاحتمالية الحرجة .Prob
النفقات العسكرية	-0.1389813	0.035109	0.0000
النفقات الاستثمارية	0.066495	0.006209	0.0081
حرب داعش	-0.092766	0.018009	0.0013

المصدر: تم اعداد الجدول اعتمادا على الجدول(١) وباستخدام برامج E-views ٩.

٣- ان النفقات الاستثمارية ترتبط بالناتج المحلي الاجمالي بعلاقة موجبة، بالاعتماد على أشارة وقيمة المعلمة المقدرة (النفقات الاستثمارية) ، اذ ان زيادة النفقات الاستثمارية بنسبة (١٪) تؤدي الى زيادة النمو الاقتصادي بمقدار (٠,٠٦٪) وهذا يتوافق مع النظرية الاقتصادية.

٤- واخيرا حرب الداعش في العراق الذي حدث خلال المدة (٢٠١٤-٢٠١٧) له تأثيرات واضحة على النمو الاقتصادي

في العراق، وتظهر من خلال اشارة معلمة المقدرة(-)، التي تشير الى انه عند زيادة الحرب بنسبة(١٪) تؤدي الى انخفاض معدلات النمو بنسبة (٠,٠٩٢-٪)، ومن البديهي ان الحرب تلازمه انعدام الاستقرار الذي يؤدي بدوره الى تشوية البيئة الاستثمارية والانتاجية وبالتالي تراجع الانتاج والنمو الاقتصادي، ان الحرب ضد الداعش ادى الى ان تتحمل الحكومة العراقية خسائر اقتصادية كبيرة، تمثلت بالانفاق الحربي (العسكري) من اجل مواجهة خطر الداعش، ومن أجل الحرب اخذت الحكومة زيادة في الانفاق العسكري، وعلى الرغم من قلة الموارد الاقتصادية واستزافها على نحو كبير، الا ان الاقتصاد العراقي تعرض في عام (٢٠١٤) الى صدمة خارجية، وهي انهيار اسعار النفط العالمية، في وقت يعتمد الناتج المحلي في العراق على النفط بنسبة كبيرة، مما تسبب بانهيار غير متوقع في الايرادات النفطية، ويعد هذا في غير صالح الحكومة، اذ يسبب العجز في ميزانية الحكومة، ولجأت الحكومة الى الاقتراض، وسبب في عدم التوازن بين الجانب العسكري وبين الجوانب التنموية، وبالتالي خلق عنصر الخلل الذي ادى الى ارتفاع تردي الواقع الاقتصادي، إذ ان ارتفاع الانفاق على التسلح له اثار سلبية في النمو والتنمية الاقتصاديين.

ثالثا- تقييم النموذج المقدر:

يعد مرحلة تقييم النموذج المقدر مرحلة مهمة، ليكون تقدير معلمات النموذج أكثر دقة ويعتمد عليها صناع القرار، ولكي يمكن ان تستخدم النماذج المقدرة للتنبؤ، من الضروري اجراء اختبارات عدة يبين مدى مصداقية وصلاحية النموذج ، وتنقسم الاختبارات الى مجموعتين وهي:-

١- اختبارات لمصداقية وملائمة النموذج

من اهم مؤشرات واختبارات التي تستخدم لمصداقية وملائمة النموذج هي (S.E ، F-test ، معامل التحديد R٢ ، Adjusted R٢)، والجدول التالي يبين القيم والدلالات المعنوية لبعض هذه الاختبارات.

يظهر من نتائج الجدول (٥):

معامل التحديد ومعامل التحديد المعدلة (R-Squared Adjust R٢ -) يعد مرتفعاً ويتراوح بين (٠,٩٨،٠,٩٩) وهذا يعني ان المتغيرات المستقلة (النفقات العسكرية، النفقات الاستثمارية، والمتغير الوهمي) الداخلة في النموذج لها علاقة قوية و معنوية مع المتغير التابع ويفسر حوالي (٩٨٪،٩٩٪) من التغيرات الحاصلة في المتغير التابع (الناتج المحلي الاجمالي) في النماذج.

قيمة (F) و بدلالة إحصائية (٠,٠٠٠٠٠١) وهي اقل من قيمة P-Value (٠,٠٥)، لذا نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة بوجود علاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع.

الجدول (٥): نتائج اختبار مصداقية النموذج المقدر

المؤشرات	القيمة	قرارات
R-squared	0.991427	معنوية عالية
Adjusted R-squared	0.982853	معنوية عالية
S.E of Regression	0.032184	معنوية عالية
(Prob.(F-statistic	0.000001	معنوية عالية
(Akaike info criterion(AIC	-٣,٧٣٠١٦٥	معنوية عالية

المصدر: تم اعداد الجدول اعتمادا على الجدول(١) وباستخدام برامج E-views ٩

الخطأ المعياري للانحدار ((S.E of Regression من المؤشرات الاحصائية مهمة كلما كانت قيمة اقل كانت افضل، ويمكن أستخدام النموذج للتنبؤ ((Forecasting وكانت قيمة S.E (٠,٠٣٢١٨٤)، اذ يعد معنوياً ويعد النموذج مناسبا للتنبؤ.

Akaike info criterion(AIC): عبارة عن حجم المعلومات المفقودة في النماذج المقدرة، ويعد من المؤشرات الاحصاية المهمة وكلما كانت قيمة أقل كانت افضل ، ان القيمة المفقودة في النموذج المقدر هي (٣,٧٣٠١٦٥-) ويعد مقبولة ويدل على تقدير الجيد للنموذج المعتمد.

٢- اختبارات لتقييم مدى صلاحية النموذج:

من الضروري فحص المشكلات القياسية لمدى صلاحية النموذج المقدر وامكانية تطبيقها في الحياه العلمي، وينبغي خاليا من المشكلات القياسية أو تجاوز غالبية المشكلات، وفيما يخص النموذج المعتمد فان المشكلات القياسية تتكون من (مشكلة الارتباط الذاتي، مشكلة الارتباط الخطي المتعدد، مشكلة عدم تجانس التباين، مشكلة التشخيص، مشكلة عدم التوزيع الطبيعي للبيانات) والنتائج موضح في الجدول (٦) والذي يوضح مايأتي:

أ-يوضح النتائج اختبار LM بان قيمة الاحتمالية الحرجة تساوي (٠,١٠٤٤) وهي اكبر من قيمة مستوى المعنوي(٠,٠٥) وعليه نقبل الفرضية العدم H٠التي تقول عدم وجود المشكلة الارتباط الذاتي.

الجدول (٦): نتائج اختبار صلاحية النموذج(فحص المشكلات القياسية)

المشكلات القياسية	الاختبارات	القيمة الاحتمالية الحرجة	المستوى المقبول	النتيجة
مشكلة الارتباط الذاتي	Breusch-Godfrey Test Serial Correlation LM	0.1044	اكبر من ٠,٠٥	لاتوجد مشكلة
مشكلة الارتباط المتعدد	Variance Inflation Factor	(١,٤- ١,٥)	يتراوح بين (١ – 10)	لاتوجد مشكلة
مشكلة عدم تجانس التباين	ARCH test for Heteroske-dasticity	٠,٩١٠٧	اكبر من ٠,٠٥	لاتوجد مشكلة
مشكلة التشخيص	Ramsey RESET Test	٠,٩١٠٢	اكبر من ٠,٠٥	لاتوجد مشكلة
مشكلة التوزيع الطبيعي للبيانات	Jarque-Bera Histogram Normality Test	٠,٥٥٠٨٠١	اكبر من ٠,٠٥	لاتوجد مشكلة

المصدر : تم اعداد الجدول اعتمادا على الجدول(١) وباستخدام برامج E-views ٩

ب- كما تشير نتائج اختبار ARCH testان قيمة الاحتمالية تساوي (٠,٩١٠٧) اكبر من (٠,٠٥) وعليها نقبل الفرضة العدم H٠اي عدم وجود مشكلة عدم تجانس تباين وهناك وجود تجانس تباين.

ت- من أهم الاختبارات لصلاحية النموذج هي (Ramsey Reset Test) للتشخيص، ويشير نتائج الاختبار المذكورعلى

عـدم وجـود مشـكلة التشـخيص، اذ قيمـة الاحتماليـة P_Value التـي تسـاوي (٠,٩١٠٢). اكـبر مـن قيمـة (٠,٠٥) وعليـه نقبـل الفرضيـة العـدم H٠ اي عـدم وجـود مشـكلة التشـخيص.

ث-أن نتائـج الاختبـار (Variance Inflation Factor) ان قيمـة هـذا الاختبـار تقـع بـين ١ و١٠ وهـذه تـدل عـلى عـدم وجـود مشـكلة التعـدد الخطـي بـين المتغـيرات المسـتقلة أي نقبـل الفرضيـة العـدم H٠.

ح-تحقـق شرط توزيـع الطبيعـي للبواقـي باسـتخدام اختبـار (Jargu-Bera) بقيمـة احتماليـة (٠,٥٥) وهـي اكـبر مـن (٠,٠٥) ومنهـا نقيـل فرضيـة العـدم، اي ان بواقـي النمـوذج لهـا توزيـع طبيعـي.

عليـه ان النمـوذج المعتمـد خاليـة مـن المشـاكل القياسـية، كـما ان شـكل الدالـة هـي صحيحـة و تتناسـب مـع النظريـة الاقتصاديـة، ويمكـن الاعتـماد عليهـا في تحليـل النتائـج.

الاستنتاجات: توصل البحث الى استنتاجات عدة اهمها:

ان العـراق شـهد العديـد مـن الحـروب والنزاعـات السياسـية، التـي ادت الى اسـتنزاف كميـات ضخمـة مـن مواردهـا الاقتصاديـة مـما تسـبب في أضعـاف معـدلات النمـو الاقتصـادي.

٢-أظهـرت التحليـل القيـاسي ان النفقـات العسـكرية في العـراق لهـا اثـار سـلبية في النمـو الاقتصـادي وعلاقتهـما عكسـية، إذ زيـادة النفقـات العسـكرية بنسـبة(١ ٪)، تـؤدي الى تخفيـض نمـو الناتـج المحـلي الإجـمالي بنسـبة(٠,١٣-٪)

اسـتنتجت الدراسـة ان النفقـات الاسـتثمارية ترتبـط بالنمـو الاقتصـادي بعلاقـة طرديـة متوافقـاً مـع النظريـة الاقتصاديـة، اذ زيـادة النفقـات الاسـتثمارية بنسـبة (١٪) تـؤدي الى زيـادة النمـو بنسـبة (٠,٦٦٪)، ان نسـبة الزيـادة في النفقـات الاسـتثمارية ليسـت كبـيرة بسـبب الظـروف الامنيـة والاقتصاديـة التـي مـر بهـا العـراق، والتـي انعكسـت عـلى مصـادر الايـرادات العامـة وتحديدهـا مقابـل زيـادة النفقـات العسـكرية والتشـغيلية، كلهـا امـور لم تفتـح البـاب امـام اداء السياسـة الماليـة في خلـق بيئـة اسـتثمارية جاذبـة.

ان حـرب الداعـش في العـراق لـه تأثـيرات سـلبية واضحـة في النمـو الاقتصـادي، خصوصـا خـلال المـدة (٢٠١٤-٢٠١٧)، فضـلا عـن تحمـل الحكومـة العراقيـة لخسـائر اقتصاديـة كبـيرة تمثلـت بالانفـاق الحـربي (العسـكري) مـن اجـل مواجهـة خطـر الداعـش، عليـه فـان المقـدار المخصـص لتوسـيع القاعـدة الاسـتثمارية العسـكرية قلـت، مـما ادت الى وجـود علاقـة عكسـية بـين حـرب الداعـش والنمـو الاقتصـادي.

المقترحـات: في ضـوء الاسـتنتاجات التـي توصـل لهـا البحـث، يمكـن الخـروج بمجموعـة مـن المقترحـات والتـي نوجزهـا فيـما يـلي:

يسـتوجب عـلى الحكومـة العراقيـة أن تهتـم بالقطاعـات الاخـرى كالزراعـة والصناعـة والسـياحة، ليكـون مصـادر اخـرى لتمويـل النفقـات العامـة بشـكل تغطـي جميـع القطاعـات بنسـب ملائمـة اقتصاديـة.

ضرورة وجـود تخطيـط اقتصـادي يتناسـب بـين التخطيـط الاقتصـادي العسـكري ، وهـذا مـا تفتقـر اليـه الكثـير مـن الـدول الناميـة ومنهـا العـراق، اذ يسـاعد ذلـك ضـمان الاسـتخدام الامثـل للمـوارد البشريـة والماديـة المتاحـة وتوجيههـا نحـو الافضـل.

تقليـل النفقـات العسـكرية التشـغيلية مـن خـلال تقليـل القـوة العسـكرية، وبالاخـص قـوات غـير رسمية(مليشـات عسـكرية) فضـلا عـن تقليـل الفسـاد في القطـاع العسـكري الـذي يسـتنزف مبالـغ طائلـة مـن الموازنـة العامـة .

لأجـل ارتفـاع معـدلات النمـو الاقتصـادي تسـتوجب زيـادة النفقـات الاسـتثمارية، التـي تسـاعد في زيـادة معـدلات النمـو الاقتصـادي.

کاریگەری خەرجییە سەربازییەکان لەسەر گەشەی ئابووریی عێراق: لێکۆڵینەوەیەکی پێوانەییە بۆ ماوەی (٢٠٠٥-٢٠٢٠)

پوختە

خەرجییە سەربازییەکان لە عێراق دا ڕێژەیەکی گەورە لە خەرجی گشتی پێکدەهێنێت و یەکێکیشە لە گرنگترین هۆکارەکانی کورتهێنانی دارایی بەڵام بەشێوەیەکی باش بەشداریان نەکردووە لە گەشەی ئابووریدا بەشێوەیەک بوون بە هۆی خراپ تەرخانکردنی سەرچاوە ئابووریەکان بەگەڕنەخستنیان بە شێوەیەکی کارا، بۆ چەسپاندنی گریمانەکەش پشتبەستراوە بە شێوازی پێوانەیی بۆ لایەنی کرداریی بە بەکارهێنانی میتۆدی ARDL بە وەرگرتنی خەرجیی سەربازیی، خەرجیی وەبەرهێنان، جەنگ دژی داعش وەک گۆڕاوە سەربەخۆکان، گەشەی ئابووریش وەك گۆڕاوی وابەستە (شوێنکەوتە). لە کۆتاییدا توێژینەوەکە گەیشتووە بە چەندین دەرئەنجام، گرنگترینیان بوونی پەیوەندییەکی پێچەوانەیە لە نێوان خەرجیی سەربازیی و گەشەی ئابووریی عێراق، بەشێوەیەک ئەگەر خەرجییە سەربازییەکان بە ڕێژەی ١٪ زیاد بکات ئەوا کۆی بەرهەمی خۆماڵیی بەڕێژەی - ٠,١٣٪ دادەبەزێت، پشتبەستوو بەمەش چەند پێشنیارێک خراوەتەڕوو گرنگترینیان، بریتیە لە کەمکردنەوەی خەرجیی بەگەڕخستنی سەربازیی لە ڕێی کەمکردنەوەی هێزی سەربازیی، بەتایبەت هێزی نافەرمیی (میلیشیای سەربازیی) سەرباری کەمکردنەوەی گەندەڵیی لە سێکتەری سەربازیی کە بڕێکی گەورە لە بودجەی حوکومەت بەفیڕۆ دەبات.

وشە کلیلییەکان: خەرجیی سەربازیی، خەرجی وەبەرهێنان، جەنگ، گەشەی ئابووریی.

The Impact of Military Expenditures on Economic Growth in Iraq: An Econometric Study (20052020-)

Assistant Prof. Dr . Ahmed. I. Qader, Economics department – College of Administration and Economics –University of Sulaimani.

Shnya Kamal Mawlwd, Master student, Economics Department – College of Administration and Economics –University of Sulaimani.

Abstract

Military expenditures in Iraq constitute a large proportion of public expenditures and are considered one of the factors of the financial deficit. However, they did not contribute positively to economic growth, which caused the misallocation of economic resources and the failure to exploit them in an efficient manner. The basic hypothesis of the study is that there is an inverse relationship between military expenditures and the economic growth in Iraq, and in order to achieve the aim of the study and verify its hypothesis the standard method of practical aspect using the model of ARDL is adopted,

taking military expenditures, investment expenditures, the war of ISIS as independent variables, and economic growth as a dependent variable. The study has reached several important conclusions, most notably is the existence of a reverse relationship between military expenditures and economic growth as an increase in military expenditures by 1 percent leads to a reduction in GDP by (- 0.13- percent). In light of this, several recommendations have been made. The most important of which is the need to reduce military operational expenditures by reducing military forces, especially informal forces (military militias) as well as reducing corruption in the military sector, which drains large amounts of government budget.

Keywords: Military expenditures, investment expenditures, war, economic growth.

المصادر:

اولا- المصادر باللغة العربية:

ابراهيم، طلعت الدمرداش (٢٠١٩): تحليل آثار الانفاق العسكري على الموازنة العامة مع التطبيق على الاقتصاد المصري، مجلة البحوث التجارية ، جامعة الزقازيق، كلية التجارة ، المجلد ٤١ ، العدد ١.ص (٧٨-١١٣)

اوختي، سالار حميد ، تحليل و قياس العلاقة بين الإنفاق الحكومي والنمو الإقتصادي من خلال إختبار قانون فاكنر في العراق مع الإشارة لإقليم كوردستان خلال المدة (١٩٧٠ -٢٠١٤)، رسالة ماجستير(غير منشورة) كلية الادارة والاقتصاد بقسم الاقتصاد، جامعة السليمانية.

إسماعيل، عطية محمد (٢٠١٨): قياس أثر الانفتاح التجاري في النمو الاقتصادي في العراق للمدة (٢٠٠٣-٢٠١٦) بأستخدام نموذج (ARDL)، مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية، جامعة تكريت، المجلد (٣)، العدد (٤٣).ص(٢٤٦-٢٦٢)

بن عزة، جليلة (٢٠٢٠): تغير سعر الفائدة الحقيقي وأثره على النمو الاقتصادي، دراسة قياسية للجزائر (١٩٩٠-٢٠١٣)، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،قسم العلوم الاقتصادية ،جامعة باتنة الحاج لخضر.

تقارير الناتج المحلي والدخل القومي، صفحة الالكترونية للوزارة التخطيط العراقي:

http://www.cosit.gov.iq/ar/national-accounts/income

جباري، شوقي (٢٠١٥): اثرالاستثمار الاجنبي المباشر على النمو الاقتصادي، دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التفسير ، قسم العلوم الاقتصادية ، جامعة العربي بن مهيدي-أم البواقي.

داود ، إيهاب علي ، رسن ،عباس فاضل (٢٠٢١)،قياس وتحليل العلاقة بين الافاق العسكري والنموالاقتصادي في العراق للمدة (٢٠٠٤- ٢٠١٩) ، المجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية ،كلية الادارة والاقتصاد ،جامعة الكوفة ، المجلد ١٧،العدد٢ ص٧٩-٩١

حمدان، بدر شحدة سعيد(٢٠١٢): تحليل مصادر النمو الاقتصادي الفلسطيني ١٩٩٥-٢٠١٠، رسالة ماجستير(غيرمنشورة) ، الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الأزهر، الغزة.

خازن، علي (٢٠١٦): تأثير الإنفاق العسكري على التنمية، دراسة حالة الجزائر (١٩٩٠-٢٠١٥)، رسالة ماجستير(غير منشورة)، كلية الحقوق و العلوم السياسية ،قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية ،جامعة قاصدي مرباح-. ورقلة.

زيادة، مي محمد أحمد (٢٠١٤): جدلية العلاقة بين الانفاق العسكري والنمو الاقتصادي، دراسة تطبيقية على أسراي – الدول العربية رسالة ماجستير(غيرمنشورة)،كلية الاقتصاد و العلوم الادارية ،قسم الاقتصاد –جامعة الأزهر، الغزة

الصكوح ، سليمان يحيي أبو القاسم (٢٠١٥): الاثار المالية والاقتصاية لانفاق العسكري في ليبيا خلال الفترة (١٩٩٥-٢٠١٢) مجلة البحوث التجارية، جامعة الزقازيق، المجلد (٣٧)، العدد(١).

عبد الرزاق، مصطفى حسين (٢٠١٨): التوظيف الاقتصادي العراقي ما بعد داعش ، مجلة لارك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية، كلية الاعلام ، جامعة واسط ،العدد ٣٠.

الحنجوري، حنان أحمد محمد (٢٠١٥): تحليل العلاقة بين التنمية البشرية والنمو الاقتصادي في فلسطين،رسالة الماجستير(غير منشورة)،كلية لاقتصاد والعلوم الادارية بقسم الاقتصاد، جامعة الازهر، غزة.

عمر، والى الدين فضل الله ضوالبيت (٢٠١٧): أثر الانفاق العسكري على بعض المتغيرات الاقتصادية (دراسة حالة السودان خلال الفترة (١٩٩٣-٢٠١٣)،أطروحة دكتوراه(غير منشورة)، كلية الدراسات العليا، قسم الاقتصاد ، جامعة النيلين، الخرطوم.

العدواني، نادر مبارك مطلق فهد (٢٠٢١): أثر الانفاق العسكري على النمو الاقتصادي في الكويت ،المجلة العلمية للبحوث التجارية ،كلية التجارة – جامعة المنوفية ، العدد(٣).ص(٤٦-٨٧)

عبد علي، خالد حيدر(٢٠١٨): العلاقة بين النفقات العامة العسكرية والنمو الاقتصادي (في عدد من البلدان النامية)، المجلة العلمية لجامعة جيهان، السليمانية، المجلد (٢)،العدد (٢)، السليمانية.ص(٤٩٦-٥٠٦(

عصفور، حابس فؤاد يوسف (١٩٩٢):أثر الانفاق العسكري على التنمية الاقتصادية لمجموعة من الدول الطوق (الاردن ،سوريا، مصر ، وأسرائيل)، رسالة الماجستير(غير منشورة) ، كلية الاقتصاد و العلوم الادارية –قسم الاقتصاد، جامعة اليرموك-إربد.

غانية ،هيفاء ، و رياض، ريمي (٢٠١٩):الإنفاق العسكري والنمو الاقتصادي في الجزائر: دراسة تجريبية للفترة(١٩٧٣-٢٠١٣)، مجلة ابحاث اقتصادية وادارية، جامعة حمه لخضر الوادي, المجلد(١٣)، العدد(٢).ص(٤٣١-٤٥٠)

محمد،على حسين (٢٠٢٠): أثر الانفاق العسكري على المسار التنموي في العراق للمدة (١٩٩٠-٢٠١٦)، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية الجامعة المستنصرية ، كلية الادارة والاقتصاد ، العدد٥٦.ص(٢٨-٥٩)

محمد ، طلحة (٢٠١٩): قياس أثر التضخم على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية (سعر صرف ، النمو الاقتصادي) بالجزائر الفترة الممتدة (١٩٧٠-٢٠١٧)، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية ،قسم العلوم الاقتصادية ،جامعة أبي بكر بلقايد-تلمسان.

ميساوي ، الوليد قسوم (٢٠١٨): اثر ترقية الاستثمار على النمو الاقتصادي في الجزائر منذ ١٩٩٣، أطروحه دكتوراه(غير منشورة) ، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية ،قسم العلوم الاقتصادية ،جامعة محمد خيضر –بسكرة.

منصور ، سامر (٢٠١٤): تقلبات أسعار الفائدة و أثارها في معدلات النمو الاقتصادي، دراسة مقارنة بين سورية وتونس ، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الاقتصاد الدراسات العليا، جامعة حلب-حلب.

ناشور ، هيام خزعل (٢٠١٨)، العوائد النفطية و أثرها على الانفاق العسكي في دول مجلس التعاون الخليجي (٢٠١٠-٢٠١٥)، مجلة الاقتصاد الخليجي ، المجلد (٣٤)العدد (٣٨) ، ص ٢٠٣-٢٣٠

نجم،رفاه عدنان ، خلف ، فاطمة ابراهيم ، وابراهيم ، انوار سعيد (٢٠٢١): دراسة تحليلية لأثر الانفاق العسكري في نمو الاقتصاد الصيني للمدة (١٩٩٠-٢٠١٨)، مجلة الاقتصاد والعلوم الادارية ، جامعة الموصل ، العدد ٢٧. ص(٥٣٤-٥٥٢)

ناجي ، مرتضى جندي٢٠٢٠ ، دراسة تحليلية لتأثير تلبات أسعر النفط الخام في السوق الدولية على التضخم والنمو الاقتصادي في العراق ، مجلة الدنانير ، العدد(١٨) ،ص١١٦-١٤٤).

هيفاء غانية (٢٠١٩): الإنفاق العسكري والنمو الاقتصادي في الجزائر: دراسة تجريبية للفترة (١٩٧٣-٢٠١٣),مجلة ابحاث اقتصادية وادارة ,جامعة حمه لخضر الوادي – الجزائر, المجلد(١٣) ,العدد(٢).

هلال ، علي كاظم (٢٠١٥): الانفاق العسكري و أثرة في التنمية البشرية في العراق للمدة (٢٠٠٣-٢٠١٢)، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية و الادارية – جامعة واسط ، العدد ٢٠.

ولدبوله، سمية (٢٠١٩): اثر تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية للفترة مابين (٢٠٠٠-٢٠١٧)،رسالة ماجستير (غير منشورة) ،كية العلوم التجارية وعلوم التسييير ،قسم علوم التجارية ،جامعة أحمد دراية- أدرار.

وزراة المالية العراقية، قانون الموازنة العامة الاتحادية لجمهورية العراق للسنوات(٢٠٠٥-٢٠١٩).

ثانيا- المصادر باللغة الانجليزية :

Azam, M. (2020). Does military spending stifle economic growth? The empirical evidence from non-OECD countries. Heliyon, 6(12).112-

Melani Cammett et. al., A Political Economy of the Middle East, Fourth edition, New York, 2015.

Dunne, J. P., Smith, R. P., & Willenbockel, D. (2005). Models of military expenditure and growth: A critical review. Defence and peace economics, 16(6), 449461-.

Dunne, J. P., & Tian, N. (2013). Military expenditure and economic growth: A survey. The economics of peace and security journal, 8(1).511-

Elveren, Adem Yavuz,(2019) The Economics of Military Spending: A Marxist Perspective, Routledge Frontiers of Political Economy, Routledge, New York, First published

Esposti, Nicola Degli,(2021): The 2017 independence referendum and the political economy of Kurdish

nationalism in Iraq, Third World Quarterly, Routledge, 23172333-, https://doi.org/10.1080/

Hassani, K. (2020). Impact of Military Expenditure on Economic Growth of Afghanistan. American International Journal of Economics and Finance Research, 2(1), 7282-.

Khalid, M. A., & Razaq, M. A. J. A. (2015). The impact of military spending on economic growth: Evidence from the US economy. catalyst, 6(7), 183190-.

Karaçay Çakmak, H. (2009). A theoretical glance at military expenditures. Economic research-Ekonomska istraživanja, 22(4), 118127-.

Melani Cammett et. al.(2015)., A Political Economy of the Middle East, Fourth edition, New York.

Mario Arturo Ruiz Estrada et. al.(2018), The economic cost of the Islamic State on the Syrian and Iraqi economies, Business Media + Springer Science, Qual Quant 52:1707–1730.

Solarani, Sakiru Abdebola(2016): Source of laboure Productivity:a panel investigation of the role of military expenditure, Qual Quant(50)849865-

Temitope, J., & Olayinka, A. (2021). Military expenditure and economic growth: Evidence from Nigeria. American Journal of Economics, 11(1), 1018-.

Wahid, Latif(2009). Military Expenditure and Economic Growth in the Middle East, Palgrave, Macmillan, England

World Development Indicator. Data Bank. World Bank . 2022